**النتائج:**

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى استخلاص مجموعة من النتائج والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

* تحظى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأهمية اقتصادية واجتماعية من خلال مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، القيمة المضافة وتوفير مناصب الشغل و بالتالي المساهمة في حل أزمة البطالة وما يترتب عليها من مشاكل اجتماعية. لذلك يجب على الجزائر الاستفادة من تجارب الدول، المتقدمة منها أو النامية، الرائدة في مجال تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ وذلك من خلال انتهاج الخطوات التي تتبعها هذه الدول من أجل الرقي بهذا القطاع وتطويره مع الأخذ بعين الاعتبار خصائص الاقتصاد الجزائري.
* ركزت السلطات العمومية، من خلال برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، على الجانب الكمي للعملية بمعنى العمل على تأهيل أكبر عدد ممكن من المؤسسات وبالرغم من ذلك تبقى نتائج التأهيل نتائج ضئيلة جدا بالمقارنة مع الدول الأخرى؛ ويعود ذلك إلى الأسباب الموالية:
* عدم التنسيق بين مختلف برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيز التنفيذ و وجود تداخل فيما بينها خاصة برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية و البرنامج الوطني للتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
* ترك قرار التأهيل في يد المؤسسة.
* عدم إتباع السلطات المعنية لأي إستراتيجية تأهيل واضحة ومحددة و تركيزها على تأهيل أكبر عدد ممكن من المؤسسات بغض النظر عن الفروع التي تنتمي إليها، هل هي فروع تنافسية أم لا؟
* نقص الوعي لدى المؤسسات بأهمية التأهيل بالنسبة للمؤسسة بصفة خاصة و بالنسبة للاقتصاد الوطني بصفة عامة.
* تم تحديد الفروع التنافسية للاقتصاد الجزائري على أساس مؤشر الميزة النسبية الظاهرة المحسوب بالصيغة الثانية (ACR2) و مؤشر تطور الطلب العالمي على هذه الفروع خلال الفترة (1989-2007)؛ وذلك لتوفر المعلومات حول هذين المؤشرين و لكونهما يمكناننا من تحديد نقاط القوة المحتملة ونقاط الضعف للاقتصاد الجزائري وبالتالي تحديد فروعه التنافسية خلال هذه الفترة وتم اختيار سنة(1989) كسنة أساس (Année de référence) كونها سنة بدء الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر. تتمثل هذه الفروع ونواتها الإستراتيجية، حسب الترتيب من الأكثر تنافسية إلى الأقل تنافسية في: فرع النسيج (الملابس المنسوجة و الزرابي)، فرع الخشب والورق (المطبوعات، الأثاث والمنتوجات الخشبية(Articles en bois))، فرع الكهرباء(لم يتم تحديد نواته الإستراتيجية لعدم توفر المعلومات اللازمة لذلك)وفرع الإلكترونيك(الساعات والأجهزة المرئية).
* توصلنا، من خلال مقارنة الفروع التي استفادت أكثر من عمليات التأهيل و الفروع التنافسية التي تم تحديدها وفقا لمؤشر الميزة النسبية الظاهرة (ACR2) خلال الفترة (1989-2007)، إلى عدم إتباع السلطات المعنية بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لأي إستراتيجية واضحة ومحددة، تعطي أهمية لهذه الفروع التنافسية ونواتها الإستراتيجية وتوجه إليها كل الجهود لتحسينها وتطويرها كونها تمثل نواة الاقتصاد الجزائري.

**الاقتراحات:**

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة، تم تقديم الاقتراحات الموالية:

* توحيد البرامج المتنوعة للتأهيل المؤسسات الجزائرية في برنامج واحد مسير من طرف لجنة وطنية تشرف على كل العمليات؛ بهدف تسهيل التحكم في البرنامج و مراقبته.
* تحديد إستراتيجية دقيقة ومحددة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وذلك من خلال تتبع المراحل التالية:
* تحديد مؤشرات قياس تنافسية الاقتصاد الجزائري، وقد تم التطرق من خلال هذه الدراسة إلى بعض هذه المؤشرات المتمثلة في: معدلات نمو الصادرات والواردات حسب عدد الأفراد، رصيد الميزان التجاري و معدل التغطية، التموضع في السوق، الميزة النسبية الظاهرة(الصيغة الأولى والصيغة الثانية) و تغير الحصة من الصادرات.إلا أنه تم استعمال مؤشرين فقط لتحديد الفروع التنافسية والمتمثلين في مؤشر الميزة النسبية الظاهرة (ACR2) والطلب العالمي على هذه الفروع. لكن بإمكان السلطات المعنية، ونظرا للإمكانيات التي تملكها، استعمال عدد أكبر من المؤشرات من أجل التحديد الدقيق للفروع التنافسية للاقتصاد الجزائري.
* بعد التحديد الدقيق للفروع التنافسية للاقتصاد الجزائري ننتقل إلى تحديد النواة الإستراتيجية لهذه الفروع والتي يمكن تحديدها باستعمال نفس المؤشرات السابقة.
* وضع إستراتيجية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تولي أهمية لهذه الفروع وتصنفها ضمن الفروع الرئيسية التي يجب تأهيلها وتطويرها من أجل اكتساب ميزة تنافسية دائمة فيها، ومن خلال تطوير هذه الفروع يمكن نشر هذه الميزة التنافسية إلى بقية الفروع و بالتالي تطوير الاقتصاد ككل.

كما يجب على السلطات أن تهتم بهذه الفروع ليس فقط من خلال التأهيل و إنما بتوجيه كل الجهود إليها من دعم، حماية، تطوير البحث والتطوير، التكوين...الخ.

* إصدار قوانين و مراسيم تجبر، المؤسسات التي تنتمي إلى الفروع التنافسية، على القيام بالتأهيل وعدم ترك القرار في يد المؤسسات أو منح تحفيزات جبائية للمؤسسات التي ستقوم بالتأهيل كتوقيف دفع الضرائب أو الإعفاء منها مثلا خلال فترة معينة بغرض تسريع وتيرة عمليات التأهيل واستغلال الوقت المتبقي كما يجب.
* تخصيص بنود، ضمن اتفاقيات تحرير المبادلات التجارية الثنائية والمتعددة، لطلب فترات حماية لهذه الفروع التنافسية من أجل توفير الوقت اللازم لتطويرها واكتساب ميزة تنافسية فيها و من ثم نشرها لبقية الفروع و للاقتصاد الوطني ككل.